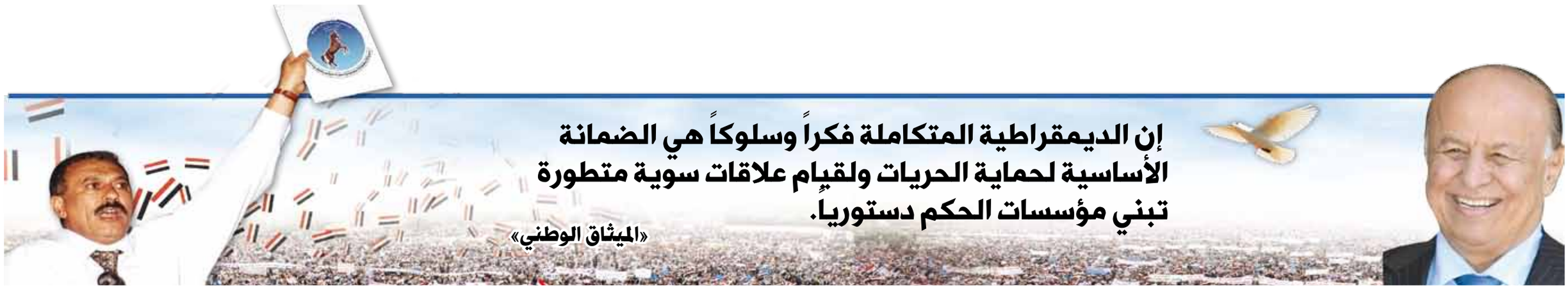

المؤتمر صانع التحول الحضاري لليمن

< استطاع المؤتمر خلال ثلاثة عقود ان يبني جسراً حضارياً انتقلت منه اليمن من عهود الحياة المتوحشة والمتصارعة إلى عهد جديد وعصر تاق إليه اليمنيون مئات السنين، فقد اسس تجربة سياسية على مستوى اليمن والمنطقة، كما أنه مثل نهجاً وسطياً راعى القيم والثوابت الوطنية ودفع أيضاً باتجاه قيم العصر، من حرية وديمقراطية، كما جسد نهج الحوار منذ تأسيسه واستطاع بذلك القضاء على الحروب والصراعات التي طحنت اليمن.

«الميثاق» وبهذه المناسبة التقت بعدد من القيادات.. فإلى الحصيلة..

استطلاع: عبدالكريم المدي

< بداية قال الشيخ طارق محمد العفيف- عضو اللجنة الدائمة ونجل الشيخ الراحل حيدر العفيف أحد مؤسسي المؤتمر وأبرز كوادره في مديرية وصاب العالي محافظة ذمار: لقد جاء المؤتمر الشعبي العام في الوقت الذي كانت فيه اليمن تعيش الصراعات والاقتتال والفوضى والخراب والتخريب في كل الجوانب، اضافة الى الصراع بين مختلف النخب الذي كان يمتد إلى صراع بين أبناء الوطن الواحد في شماله وجنوبه.

نهج الحوار

مؤكداً أن المؤتمر حقق النجاح والحضور الكبير في البلاد منذ تأسيسه على يد الزعيم علي عبدالله صالح- رئيس المؤتمر الشعبي العام- نظراً لما يتمتع به من اعتدال وتسامح وتعبير صادق عن قيم وثوابت وطموحات اليمنيين.

وقال: لم يكن المؤتمر يوماً ما يبني نجاحاته ويقتات على المماحكات والمزايدات واقتناص أخطاء الآخر، بل لقد شكل مظلة سياسية واجتماعية ووطنية وتنويرية حيث تجده حاضراً في تفاصيل الحياة اليومية المعيشة لليمنيين.. قريباً من مشاكل الناس وهمومهم وأحلامهم.. كما أنه اتخذ من نهج الحوار داخله وخارجه مع شركاء وفرقاء العملية السياسية خياراً له استطاع أن يحقق عبره الكثير من النجاحات الوطنية التي جنبت اليمن المحن والصراعات وليس أدل على ذلك نهج الحوار الذي اتخذه المؤتمر حينذاك مع ما كان يعرف بـ«الجبهة» في وصاب والمناطق الوسطى، حيث حقق حينها نجاحاً وتوقفت المواجهات المسلحة التي أثرت على التنمية والاستقرار في تلك المناطق..

لم يبن المؤتمر نجاحاتهَ على المماحكات والمزايدات

وتمنى عضو اللجنة الدائمة الشيخ طارق العفيف أن يواصل المؤتمر حماية المكتسبات ويعمل على إعادة صياغة توجهاته وإيجاد أدوات جديدة للعمل السياسي والتخلص من بعض الأدوات والأساليب القديمة التي أثبتت الأزمة السياسية الأخيرة خطأها وعدم جدواها وكذا الاتعاظ من الأدعياء الذين لا يهمهم الا مصالحهم الذاتية والضيقة الذين أضروا بالمؤتمر وبتاريخه ومنجزاته.. كما شدد بمناسبة الذكرى الـ ٣٠ لتأسيس المؤتمر على ضرورة انتقال المؤتمر الى وسط الجماهير وعدم الاتكالية وتضخيم الذات لأن المرحلة تتطلب العمل والجد والتفاعل والإخلاص.

ارتبط بالأمن والاستقرار

< إلى ذلك اعتبر عضو مجلس النواب عضو اللجنة الدائمة وأحد مؤسسي المؤتمر الشيخ محمد صالح الناحية أن المؤتمر ومنذ تأسيسه قد جسد النهج الديمقراطي بكل ما تعنيه الكلمة.

وقال: عندما نتكلم عن المؤتمر في هذه المناسبة فليس من منطلق أننا ننتمي إليه وإنما لما يتمتع به من حضور في أوساط الجماهير وما أحدثه من نقلة نوعية للبلد ومازال يواصل العطاء دون كلل أو ملل، بل على العكس المؤتمر اليوم نجده يتجدد وينوع في وسائله وخطابه وبما يتناسب مع العصر ومتطلبات المرحلة.

وتابع عضو مجلس النواب: لا أحد يستطيع أن ينكر على المؤتمر وقياداته ممثلة بالزعيم المؤسس علي عبدالله صالح -رئيس المؤتمر- ما يتمتع به من سعة أفق وارتباط حقيقي بالمواطن وبتراب اليمن وتنوعه وسعته وثقافته، وبأنه قد بنى لكل اليمنيين جسراً عظيماً وقوياً عبروا من خلاله نحو المستقبل، وأعلنوا قطيعتهم مع الماضي المتخلف الإمامي والاستعماري والتشطيري وما تخلله من صراعات وقتل ومؤامرات وفقر.

أكسبنا الشجاعة والثقة

< من جانبه قال الاستاذ محمد بن صالح المنتصر النقابي المعروف وعضو قيادة حزب البعث العربي - قُطر اليمن:

- نحن كبعثيين وقوميين كنا قبل تأسيس المؤتمر نمارس العمل السياسي بسرية تامة وتخفٍ شديد وبعد أن تأسس المؤتمر بدأنا نكتسب الشجاعة والثقة أكثر، عزز هذا أن المؤتمر في السنوات التي سبقت العام ١٩٩٠م أفسح المجال وغض الطرف عن العمل السياسي ولم يلاحقنا بسبب نشاطنا الحزبي أبداً.

المؤتمر يحرج الاحزاب بوسطيته وانفتاحه على الآخر

وأضاف: استطيع القول -وهذه شهادة متجردة لأنني أساساً بعثي-: لقد كان تأسيس المؤتمر اعلان بداية لمرحلة جديدة هي ميلاد التعددية السياسية والحرية، كما عرف الناس خلال حكم المؤتمر كيف يمكن أن يكون السياسي الحاكم متسامحاً وكيف أنك في مواقع ومواقف كثيرة تعبر عن رأيك وتنتقد دون أن تخشى على نفسك أو تفر من بيتك وتظل تتنقل بين المدن والقرى هارباً من بطش السلطة.

هذه الاساليب الترهيبية انتهت باعلان تأسيس المؤتمر أو خلال حكم الرئيس السابق الاخ علي عبدالله صالح- رئيس المؤتمر الشعبي العام.

وأوضح القيادي البعثي أن المؤتمر الشعبي العام أحرج الأحزاب والتنظيمات السياسية التي واكبته وذلك بانفتاحه على مختلف التكوينات والمشارب الفكرية والشرائح، إضافة الى تسامحه وقبوله بالآخر وبالنقد حتى ان لم يكن واقعياً أو شفافا.

التخلص من الانتهازيين

وأضاف المنتصر: بالقدر الذي نهنئ فيه المؤتمريين بمناسبة الذكرى الـ ٣٠ لتأسيس تنظيمهم نتمنى لهم التوفيق، والتخلص من أصحاب المصالح والانتهازيين وعبدة المال، كما نتمنى أن يواصل المؤتمر ريادته للعمل السياسي في بلادنا ولكن بعد التجديد والتحديث في بعض أساليبه وقياداته ومن يعتمد عليهم في تسيير نهجه السياسي في مختلف المواقع.

وأكد المنتصر أن المؤتمر الشعبي العام قد حقق للعمال ومنظمات المجتمع المدني الكثير من المكتسبات وذلك من خلال تأسيسه للحريات والعمل المدني والديمقراطي وتشجيعه للعمل النقابي وتأسيس النقابات في مختلف الجهات والمؤسسات الرسمية والاهلية.

وقال: بعد أن تأسس المؤتمر خرج معه فوراً العمل المدني والنقابي والاجتماعي الى النور وسمعنا حينها عن تأسيس منظمات واتحادات ونقابات لم نكن نسمع بها من قبل وصولاً الى العام ١٩٩٠م، حيث شهد العالم الميلاد الأكبر للحريات والتعددية والعمل المدني المنظم والقانوني، وساعد هذا النهج كثيراً الدعم الذي حظيت به منظمات المجتمع المدني والاتحادات والنقابات من قبل المؤتمر الشعبي العام الذي كان ولايزال الحاضن والداعم الأول لها، حيث دعم ذلك من خلال سن وإقرار القوانين الداعمة خلال دولة الوحدة إضافة لتوفيره المناخات الملائمة لها.

عندما يُتهم الزعيم بتعطيل المؤتمر

يحيى علي نوري

< البعض يشير إلى الزعيم علي عبدالله صالح- رئيس المؤتمر الشعبي العام- متهمين إياه بتجميد النشاط المؤتمري وجعله حبيس حالة الجمود والانزواء والتقوقع..

ويذهب هؤلاء إلى سرد العديد من الحيثيات التي تبرر اتهامهم ومنها ان الزعيم علي عبدالله صالح وخلال محطات عدة من مسيرة المؤتمر لم يكن يحرص على الدفع بقيادات فاعلة للأمانة العامة للمؤتمر، بالإضافة إلى كونه قد فضل استمرار حالة الازدواجية بين العمل التنظيمي والتنفيذي بالأمانة العامة أو على صعيد الفروع بالمحافظات والجامعات، الأمر الذي جعل من العمل التنظيمي عملاً هامشياً أو استثنائياً مما ساعد على توسع حالة الجمود في الانشطة والفعاليات وأضفى على العملية التنظيمية حالة من الرتابة.

ولكون اتهام كهذا لا تدعمه أصحابه حقائق دامغة ولا تؤكده بالتالي بدقة متناهية وموضوعية المعطيات التي يعيشها المؤتمر وتشير معظمها إلى النقيض تماماً مما ذهب إليه اتهامهم بل ونجدها تدحضه بقوة، فإن المتابع الراصد والمتفحص لكل ما يشوب الحياة الداخلية للمؤتمر سيخلص إلى نتيجة واحدة مفادها .. إن هذا الاتهام يعبر عن حالة هروب من المسؤولية التنظيمية دفع بهم إلى الترويج له وجعله شماعة يخفون من ورائها اخفاقهم وفشلهم وعدم قدرتهم على القيام بأداء مهامهم ومسؤولياتهم على اكمل وجه.

وبنظرة إلى مجموعة الانظمة واللوائح المنظمة لمهام ومسؤوليات مختلف التكوينات المؤتمرية سنجد ان المؤتمر الشعبي العام يمتلك مجموعة انظمة تم اعدادها بصورة علمية وأسس وقواعد تنظيمية رفيعة المستوى تفوق بكثير من ناحية تطورها ما هو معمول به من انظمة لدى أحزاب وتنظيمات سياسية.

وهنا تتجلى أمام المتفحص حصيلة من الانظمة المتمتعة بأفق كبير لما تركته للعمل المؤتمري على مختلف الجوانب دون ان تكون هناك عوائق تحملها في ثناياها، الأمر الذي يجعلنا نشعر بحالة من الاندهاش والاستغراب لاتهام كهذا يوجه ضد القائد المؤسس الزعيم علي عبدالله صالح رئيس المؤتمر خاصة وان انفتاح هذه اللوائح على الحياة اليمنية والمؤتمرية عموماً قد جعل هذا الاتهام يتلاشى ويتبخر كون مجموعة هذه الانظمة وبكل اسسها وقواعدها المنظمة للعلاقات المؤتمرية الداخلية والمحددة للصلاحيات والمهام لم تُعد بالصورة التي تحجم وتكبح العمل المؤتمري وإنما أعطت من الصلاحيات والمسؤوليات ما يجعل من منصب رئيس المؤتمر الشعبي العام منصباً اشرافياً.. كما ان إجراء مراجعة متفحصة للإدارة التنظيمية العليا ستؤكد هي الأخرى فقدان أو غياب الإرادة والإدارة في تسيير النشاط المؤتمري وعدم القدرة أيضاً على الاستغلال الأمثل لما تقدمه الأنظمة واللوائح من صلاحيات للقيادات.

وتلك قضية تعد رئيسة في رتابة العمل المؤتمري وتتطلب التفاعل معها بجدية وبما يكسب الإدارة التنظيمية زخماً وتفاعلاً أكثر قدرة على التفاعل مع العملية التنظيمية سواءً أكان ذلك في جوانبها التخطيطية أو التنظيمية أو الاشرافية والرقابية وغيرها من المتطلبات كالوسائل والأدوات التي تحتاج إليها هذه الإدارة وتقييم الخطط والبرامج المعنية بالاتجاهات العامة لخطط المؤتمر السياسية والتنظيمية.

كما لا يفوتنا الاشارة إلى الحقائق الدامغة والمتمثلة في ضعف ووهن انشطة الدوائر المتخصصة بالأمانة العامة وهي المعنية برصد وتحليل مختلف القضايا والموضوعات المتصلة بنشاطها وعدم القدرة على ضبط وتقييم الاداء المؤتمري عبر عقد الاجتماعات الدورية لمختلف القيادات وتبادل المعلومات وتعزيز التواصل في اطار منظومة واضحة تعبر عنها خطة عمل لها أهداف محددة ويرجى تحقيقها في اطار جداول زمنية..

وبما ان هناك مشكلات تنظيمية وهيكلية تؤثر في اداء الأمانة العامة للمؤتمر والمتمثلة في تعدد القطاعات التنظيمية ووجود اكثر من أمين عام مساعد إلا أن وجود هذه المشكلة- وبالرغم من كونها سبباً في تشتت الجهود واضعاف قدرة الإدارة التنظيمية بفعل استمرار نشاط القطاعات التنظيمية في عملها كجزر منعزلة عن بعضها- فإن ذلك لا يعطي المبرر الموضوعي والمنطقي لحالة الضعف الشديدة التي يعاني منها أداء الأمانة العامة خاصة وان مشكلة كهذه بالامكان ايجاد المعالجات الناجعة لها والكفيلة بتحقيق حالة من المشاركة الفاعلة لمختلف القطاعات لتصب جميعها في بوتقة واحدة هي رفع أداء وتيرة العمل للمؤتمر.

وعود إلى بدء.. فإننا نتساءل عن مصلحة رئيس المؤتمر الشعبي العام في حالة استمرار تقوقع النشاط المؤتمري؟

سؤال منطقي يجعلنا نضعه هنا بقوة خاصة وان استمرار هذا الاتهام كشماعة لم يعد مجدياً ولا مقبولاً مطلقاً.. وهو ما تؤكده مختلف المؤشرات والمعطيات في العملية التنظيمية.. ولعل الأداء الايجابي والفاعل لرئيس المؤتمر وحرصه على متابعة مختلف القضايا أولاً بأول تدحض كل ذلك، فالزعيم يهمه أن يكون المؤتمر الشعبي العام دوماً على درجة عالية من الاستعدادية والفاعلية والحيوية للقيام بمهامه الوطنية..

ولكي نتفرغ لما هو أجدى وأفضل علينا جميعا النظر إلى مشكلاتنا داخل المؤتمر بروح تنظيمية عالية تدفعنا إلى الاعتراف الصادق بأننا جميعاً نتحمل المسؤولية عن حالة الركود التي يعيشها الأداء المؤتمري بين الفينة والأخرى، ولابد ان نستشعر مسؤوليتنا في العمل الجاد على ايجاد المعالجات الناجعة لكل ذلك.

وإن شاء الله في القريب العاجل تصبح كل تلك المشكلات جزءاً من الماضي.. وعلينا ان نتسلح بالمزيد من الإرادة والثقافة التنظيمية وان نلتزم بأسس وقواعد ومثل وقيم العملية التنظيمية باعتبارها المخرج الوحيد لحالة التقوقع التي يعيشها المؤتمر اليوم.